ممثلو أبرز الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني العراقية يعقدون في لاهاي جلسة طاولة مستديرة حول الدستور

لاهاي / خاص بالمدى

نظمت رابطة بابل للكتّاب والفنانين الديموقراطيين العراقيين في هولندا بالتعاون مع جمعية البيت العراقي جلسة طاولة مستديرة موسّعة في لاهاي بهولندا وذلك مساء السبت ١٦ \ تموز.. وقد شارك فيها ممثلو أبرز الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني العراقية... وفي أدناه عرضا موجزا لمجريات تلك الندوة ، بغية توسيع دائرة الإفادة من الحوارات التي دارت فيها ودامت أكثر من أربع ساعات متصلة..رحب رئيس رابطة بابل بالحضور مسجلا أهمية مناقشة الدستور وخطورة هذه القضية في حاضر العراق ومستقبله ونقل الكلمة لمنسق الجلسة السيد عبدالرزاق الحكيم الذي رحب بدوره باسم جمعية البيت العراقي ورابطة بابل بالمشاركين وبالحضور متمنيا لهم النجاح في مناقشة موضوعية للدستور.. وقدّم الأسئلة الأكثر أهمية في ذهن الشارع السياسي العراقي باحثا عن إجابة كل حزب سياسي عراقي..

وكان سؤال إدارة الندوة الأول منصبا على: مَن يكتب الدستور؟

أجاب السيد جاسم المطير الذي حضر ممثلا عن المستقلين بأن بعض الدساتير كتبها شخص واحد أو أشخاص معدودون في وقت تشكلت لكتابة الدستور العراقي لجنة موسعة قد يكون عملها متلكئا بسبب هذا الاتساع. وعليه فإن كتابة الدستور لا تستلزم عددا كبيرا ولكن ينبغي حصر الأمر في متخصصين.

أما السيد خليل كاردة من الاتحاد الوطني الكردستاني فقد رحب بعقد مثل هذه الندوات لكي تكون أرضية ومساهمة شعبية واسعة للتعبير عن الرأي في كتابة الدستور.

وقد بدأ ممثل حزب الدعوة الإسلامية السيد عبدالرزاق رحيم بشكر رابطة بابل والبيت العراقي لتنظيمهما هذه الندوة وقال: إن الشعب هو من يكتب الدستور وذلك بتفعيل الصوت الواعي وعبر لجنة لكتابة مسودة الدستور الذي يعد عقدا اجتماعيا لترتيب العلاقات بين المواطنين.

وسجّل د. حسين الخطيب ممثل المجلس الإسلامي الأعلى أن اللجنة المكلفة بكتابة الدستور لن تخترع دستورا جديدا فأمامها عدد من النماذج التي ستأخذ بها وتستفيد منها وعليه فهي لجنة لإدارة كتابة الدستور بينما العراقيون هم من يكتب الدستور بالتفات جدي لخصوصية الهوية.

وتحدث السيد فيصل نصر ممثل الحزب الشيوعي العراقي قائلا: إنّ مشاركة أوسع الجماهير الشعبية ومنظماتها في كتابة الدستور هو ما يمثل تعزيز المساهمة الفاعلة والجدية من أطياف مجتمعنا في توجيه الدستور لخدمتها والتعبير عنها..

وقال السيد شاخوان ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني إن من يكتب الدستور يتمثل في الهيئة العليا التي تستطلع رؤى الشعب وإرادته وتستفيد من ممثليه في الكتابة.

وأكد ممثل الحزب الديموقراطي الكردستاني السيد صلاح باواني أن الدستور يكتب في ظروف معقدة وصعبة في بلادنا وتختلف الآراء وتتضارب أحيانا مما يتطلب نفسا جماهيريا في معالجة الأمر.

بعد ذلك تداخل الدكتور تيسير الآلوسي ممثل الأكاديميين والمثقفين العراقيين قائلا: إن الدستور ليس بيانا سياسيا بحتا.. وللإجابة عمن يكتب الدستور ينبغي لنا أن نجيب عن كيف يكتب الدستور، هل بلغة الخطاب السياسي أم بلغة قانونية تعبر عن محتويات الدساتير التي تحترم شعوبها.. ولأن الدستور وثيقة أو عقد اجتماعي وجب أن يكتبه المتخصصون بلغة قانونية تعبر عن رؤى الشعب العراقي وتطلعاته للعيش بمساواة وإخاء بين أبناء الوطن وأطيافه المتعددة... ومن دون أن يكون الكاتب متخصصا بالقانون الدستوري فإننا سنوقع شعبنا بكثير من المطبات التي تصطدم مع تطلعاته ومستقبله.

بعد ذلك عرض مدير الندوة السيد عبدالرزاق الحكيم سؤاله الثاني، قائلا: إن عراق اليوم يتميز بتعددية في المرجعية والتيارات الدينية وأجواء فيها من الضبابية والمشكلات التي يموج بها الميدان السياسي.. فهل أنتم متشائمون في إمكان التوصل إلى تحقيق الحياة الدستورية الديموقراطية؟

أجاب السيد باواني لست متشائما لأننا يمكن أن نتقدم نحو الأفضل بالتدريج.. وقال السيد شاخوان إن الضمان الوحيد لانتصار كتابة الدستور هو مجموع شهدائنا وكبير تضحياتنا من أجل غدنا المشرق.

وقال السيد نصر إن ضمان الدستور لحقوق المواطنين العراقيين ولمجموع الطيف القومي والديني العراقي هو ما يخلق التفاؤل ويمنع التشاؤم.

وقال الدكتور الآلوسي ممثل الأكاديميين والمثقفين: إن القوانين الموضوعية تؤكد حتمية انتصار الحق والخير في النهاية وبمقدار تحقق وحدتنا الوطنية ووعينا بطبيعة المرحلة ومتطلباتها وعلى وفق طبيعة معالجة تلك المشكلات، يمكننا أن نحقق أرضية التفاؤل المستندة إلى تقليل آلام العراقيين بل ومحوها.. وعليه لا يمكن للتشاؤم أن يرد في الذهن لتعارضه مع مسيرة تقدم شعبنا نحو آفاق بناء عراق جديد.

وتحدث ممثل المجلس الأعلى قائلا إنه في مؤتمر فيينا كان تبني الحركات الإسلامية لأول مرة الديمقراطية والتحول من فكرة إقامة الدولة الدينية إلى الدعوة لدولة ديموقراطية تعددية وقال إنه شخصيا فرح وسعيد بوجود شخصية كردية على رأس الدولة العراقية. أما عن دور المرجعية الشيعية فقال إن مرجعية النجف هي التي منعت الحرب الأهلية وحققت السلام وهي صمام الأمان للعملية الديموقراطية.

وذكر السيد عبدالرزاق رحيم أن اسباب تفاؤله تكمن في كون النفس التشاؤمي يظل حالة مرضية بخلاف التفاؤل الذي يمثل النضج الإنساني المعبر عن آمال شعبنا العراقي..

أما السيد خليل كاردة فقال إنه يضع تفاؤله بوجود كوادر وأكاديميين عراقيين يتقدمون الصفوف لتعزيز مسيرة الابتعاد عن النظام المهزوم وفلسفته وتجاوز نظام المحاصصة إلى نظام التوافق.

وقال السيد المطير عن المستقلين: إنه مع المتفائلين بنسبة ٥٠٪ فكلُ الأنظمة الدكتاتورية لم تخلُ من دساتير مهمة وصحيحة ولكننا ينبغي أن ننبه لجنة الدستور لكي تسجل في الدستور كيف ينبغي تطبيقه وصيانته.. وضرب مثلا على ما يقلل من تفاؤله في كون لجنة الدستور لم تجبه على رسائله ولا بكلمة واحدة.

وجاء السؤال الثالث للسيد عبدالرزاق الحكيم منصبا على كيفية تناول حقوق الأقليات في الدستور وكيفية ضمانها؟

فكان رأي السيد المطير ألا يُكتب في الدستور لا أكثرية ولا أقلية وإنما يجب التركيز على المواطنة العراقية.

ورأى السيد كاردة (أوك) بأن تجربة الاتحاد الوطني ضمنت حقوق مكونات الشعب الكردستاني ما يمكن الإفادة منه عند صياغة الدستور.

وقال السيد عبدالرزاق رحيم عن الدعوة أنه يتفق مع فكرة رفض التركيز على الأقلية مع ذكر وحفظ حقوق الأقليات والعودة إلى تسجيل المواطنة العراقية أساسا للدستور..

ورأى السيد حسين الخطيب ممثل المجلس الأعلى أنه لابد من ذكر كل مكونات الشعب العراقي.. إذ باسم المواطنة عُذب وذُبح الكرد والشيعة ولا خوف من ذكر مكونات الشعب العراقي.

فيما قال السيد نصر ممثل الحزب الشيوعي العراقي إن تثبيت مكونات الطيف العراقي بأجمعه أمر مهم وجوهري في الدستور العراقي وأكثر أهمية أن يجري تحديد حقوق تلك المكونات وتسميتها كي لا يجري غبنها أو تجاوزها من جديد.

وقال السيد شاخوان ممثل (أوك) أتفق مع الأخوان أن يتضمن الدستور ذكر الجميع فلقد تم في ظل النظام السابق خرق كل القيم والخطوط الحمر مما يوجب اليوم أن نثبت ذلك في الدستور نصا وروحا.

وتحدث السيد باوتنب عن (حدك) قائلا إن الفيدرالية أول ضمان للعراق وكذلك تأسيس منظمات المجتمع المدني.. وهو ما نتطلع لتثبيته في الدستور، ما يجنب الجميع الالتباس في التعاطي مع مفردات من مثل كون العراق ليس كله جزءا من الأمة العربية ولكن العرب في العراق لهم الحق في التحدث عن ذلك وتداخل الدكتور تيسير الآلوسي عن الأكاديميين والمثقفين العراقيين قائلا: ينبغي لنا أن نميزَ في المصطلح القانوني الدستوري وأن ندقق في تناولنا ومعالجتنا لكي نصل إلى ما نريد اقتراحه بخصوص ما يكتب في الدستور ضمانا لحقوق مكونات الطيف العراقي كافة، وبخلافه سترتبك الصياغات بما يتعارض مع المستهدفات الحقيقية بمعنى عدم كفاية النيات الطيبة ولكن لابد من تفعيل دور الاختصاص لتدقيق وسائل التعبير وتصويبها... وعليه فإنه من مصلحة العراقيين تثبيت طبيعة المجتمع العراقي وتركيبه التعددي بوضوح، ولا تعارض بين ذكر المواطنة وتأسيسيتها وذكر مكونات الطيف العراقي فلكل موضعه الضروري في الدستور.

سأل بعد ذلك السيد عبدالرزاق الحكيم مدير الندوة عن موقع المرأة في الدستور العراقي الجديد بخاصة في الظروف المحيطة والملابسات التي تحكم الميدان السياسي والاجتماعي العراقي الراهن؟

باواني (حدك): قال إن منطقتنا كلها تعاني من مسألة حضور المرأة المستلب والضعيف أو المشوه.. وعندما أكد السؤال د. الآلوسي هل أنتم مع المساواة التامة بين المرأة والرجل في الدستور.. أجاب بنعم ١٠٠٪.

شاخوان (أوك): علينا أن نكون صادقين وأن نتوافق على جعل موقع المرأة مناصفة مع الرجل في الحياة العامة والدستور.

د. الآلوسي من (الأكاديميين والمثقفين): من دون المساواة التامة بين المرأة والرجل تظل الأمور مختلة ونظل في حال من استلاب خطير للحقوق الإنسانية أو مخادعة تضليلية في الحديث عن مساواة مزعومة قد نكتب بعض سطورها في الدستور ولكن الجوهر يبقي على الاختلال والاستغلال ونشهد مسيرة أخرى من التمييز على أساس الجنس وغيره وعلى اساس الفروق المبيت استغلالها بين النساء والرجال.. وما يضمن هذا الأمر بالتحديد هو إدخال النصوص والعهود الدولية بوجه خاص.

نصر (الحزب الشيوعي): أضم صوتي الى الدكتور تيسير على أساس وجوب المساواة التامة بين المواطنين من دون تمييز ومع ضمان صريح في الدستور للحقوق باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق الأمم المتحدة.

د. الخطيب (المجلس الأعلى) التيارات الإسلامية تؤمن بضمان المساواة وبمراجعتنا النص القرآني نجد ذلك مكفول تماما حيث المساواة إنسانيا مع الانتباه إلى الاختلاف في البنية الخَلقية بين المرأة والرجل.. وأود الاشارة إلى أن الائتلاف الإسلامي هو الوحيد الذي رشح نساء لكتابة الدستور والمنظمات النسوية الإسلامية تنتشر في البلاد وهن يقدمن ما يطمحن إليه في إطار احترام عقيدة المجتمع (الإسلام).

ع. رحيم (الدعوة الإسلامية): لابد من ضمان حقوق المواطنة وعلى الدولة أن تعمل للتعرف إلى واقع المرأة ومعالجة تطوير أوضاعها..

كاردة (أوك): إن أي دستور لا يكفل حقوق المرأة يعد دستورا ناقصا.

المطير عن (المستقلين): أرى حاجة ماسة لإيجاد فصل خاص بالمرأة لأنها مظلومة وستيقى كذلك لأن مصطلح حقوق المرأة عام ولا يلبي معالجة أوضاعها المضطهدة في البيت وفي الوظيفة وفي غيرها من الميادين ولنعرف أن المرأة ما زالت مضطهدة فقد بدأت للتو في هولندا تطالب ببعض الوظائف التي تريد أن تشغلها وتدخل ميادينها؟

وفي ضوء الاختلاف الذي طفا في وجهات النظر لممثلي الأحزاب بخصوص مرجعيتهم في معالجة قضايا المرأة تساءل السيد الحكيم مدير الندوة عن علاقة الدين بالدولة والدستور. في وقت يثير الموضوع جملة من الإشكالات السياسية وغيرها.

المطير عن (المستقلين): أنا مع الفصل النهائي القطعي بين الدين والدولة وألا يُشار إلى أن دولتنا إسلامية لأن لدينا مليون مسيحي وغيرهم من الديانات الأخرى.. ولا يمكن لدولة فيها ديانات متعددة أن دينها وتشريعها الرئيس يعود للإسلام..

كاردة (أوك): الاتحاد الوطني مع فصل الدين عن الدولة فالدين مقدس ولكل شخص أن يتخذ له دينا بعينه بكل حرية.

ع. رحيم (الدعوة): أنا أقول إنه لابد من السؤال عن اية دولة واي دين نتحدث وماهية الدين وبما أننا نتحدث عن العراق وعن إنساننا الذي يتسم بصفة التدين وهي صفة إنسانية ما يعني أن التخوف لا ينبغي أن يكون من الدين بل من التطرف الذي يمكن أن يكون من العلمانيين عندما يريدون إقصاء الدين عن الدولة وعليه أنا ضد إقصاء الدين لأن الدين يعبر عن حالة اعتقادية وليس من العدل في بناء دولتنا أن نقصيه في وقت ان الإسلام ينفتح على الآخر، وعلى اية حال أنا مع الزملاء في طرحهم إذا كان الحديث عن دولة دينية ولكن دولة مدنية تظل بحاجة لتوكيد منع الفصل بين الدين والدولة.

د. الخطيب (المجلس الإسلامي): لا أحد يدعو لقيام دولة دينية ولكن علينا تذكر أننا في بلاد ٩٧٪ من سكانها مسلمون ونحن نؤمن أن الإسلام دين عقيدة وحياة ونصر على أن يكون دين الدولة الرسمي الإسلام.. أما موضوع فصل السلطات فهو موجود ولا تتحدث المرجعية عن موضوعات من نمط بناء مدرسة مثلا وكما ترون الناس هي التي تتجه إلى المرجعية وتسألها كما يحصل مع السيد السيستاني.

السيد نصر (الحزب الشيوعي العراقي): نريد دستورا ينص على حفظ حقوق القوى كافة ونشدد على أن ينص على رفض هيمنة الدولة على الدين أو هيمنة الدين على الدولة مع احترام الإسلام بوصفه دين الأكثرية والنص على احترام الأديان كافة.

د. الآلوسي من (الأكاديميين والمثقفين): ليس من الصحيح أن ننصب طرفا رئيسا مهيمنا سواء مجموعة دينية أم مذهبية أم أحد الأديان ونضع الآخرين في مرتبة تالية أو أدنى حيث يمنح أو يتصدق الطرف المهيمن على الآخرين ببعض حقوق تهمشهم إنسانيا وتثير فيهم الشعور بالحيف والضيم وفوق ذلك ليس الدستور بيانا سياسيا لحزب الأكثرية أو لعقيدة الأغلبية بل هو عقد اجتماعي بين مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات وعليه فإن تصدير دين في الدستور وفرضه على التشريع القانوني هو فرض مستوى من مستويات دولة دينية لا يمكن القبول بوجودها في بلاد متعددة الأديان والمذاهب والأطياف بكل مستوياتها.. ومعروف أن الإسلام نفسه مشارب متعددة والعراقي المسجل مسلما قد يكون ملتزما أو غير ملتزم وبين الطرفين مستويات متعددة من الاتفاق مع التشريع الديني البحت كل هذا وأسباب كثيرة أخرى لا يمكن إلا النص على فصل الدين عن الدولة ومنع تثبيت مرجعية دستورية دينية لتوكيد القواسم المشتركة بين مجموع الطيف العراقي على أساس من التساوي والعدل والإنصاف ومنع التهميش.

شاخوان (الاتحاد الوطني): يرى الاتحاد الوطني فصل الدين عن الدولة مع إمكان أن تكون إشارة للدين الإسلامي دين الأغلبية وألا يكون في الوقت نفسه مصدرا للتشريع وحيدا أو رئيسا لمنع استلاب الآخر..

باواني (الديموقراطي الكردستاني): إن تعدد المذاهب والأديان في العراق يدفع لفصل الدين عن الدولة.

الإرهابيون يقومون بأعمال تدل على ضرورة تعزيز أرضية تفصل الدين عن أن يكون برقعا لهؤلاء.

وتحدث مدير الندوة السيد عبدالرزاق الحكيم عن رأي الأحزاب والمنظمات الوطنية بشأن تثبيت فقرة تمنع تشكيل أحزاب دينية في العراق مثل ما هو موجود في الجزائر وعدد من البلدان العربية الأخرى؟

قال ممثل (حدك): لقد اجتزنا مرحلة تثبيت مثل هذه الفقرة فكيف نمنع حزبا يقوم على أساس قومي وهو موجود أو ديني وهو كذلك.

فيما قال ممثل (أوك): الحزب وسيلة وليس غاية، فأي حزب وسيلة للدفاع عن الشعب ولهذا وجدنا الحزب القومي الكردي يدافع عن قوميته وحقوقها ولولا هذه الأحزاب لكنا في أوضاع أشد مأساوية من تلك التي حصلت لنا في ظل النظام السابق.

د. الآلوسي من (الأكاديميين) إن أيّ حزب يعبر عن طبيعة التطور ومستواه في مرحلة بعينها وفي ضوء ذلك يمكننا أن نحدد ما نقبل وما نمنع كما أن لدينا أسبابنا في حظر بعض الأحزاب ليس تقليدا لما يجري في بلدان أخرى وما تثبته في دساتيرها الموافقة لخصوصيتها ولكن حماية لمصالح شعبنا مثل وجوب أن نثبت حظر أو تحريم الأحزاب الشوفينية، العنصرية والطائفية التمزيقية لوحدتنا الوطنية وهنا أرى أن تصورات المتخصصين من مثقفينا وأكاديميينا ترى في توفير مستلزمات التطور والتفتح الديموقراطي انه يفرض منع تشكيل أحزاب تتعارض مع المصالح الوطنية العليا وحقوق الفرد إنسانيا وتلك التي تقوم على ما يضر المجتمع العراقي.

السيد نصر (حشع): شدد على ضرورة تحريم الفكر الفاشي العنصري وتحريم الاستعلاء القومي الشوفيني وتثبيت ذلك في الدستور كما ورد في كلمة المثقفين العراقيين.

د. الخطيب (المجلس الإسلامي): يتفق مع كلمة الشيوعي ولكنه استدرك قائلا كيف أسمح لفكر علماني أن يعمل وأمنع آخر يحمل الفكر الديني .. ويرى أنه لابد من منع الممارسات الطائفية والعرقية التي تهدد مصالح الجميع. كما قال إننا لا ينبغي أن نتحسس من فوز الأغلبية وهي أغلبية إسلامية مطلقة من وجهة نظره.

ع. رحيم (الدعوة الإسلامية): لست مع تثبيت مادة من هذا النوع فالمشكلة تتعلق بالعقلية والتطرف هو الذي يتعارض مع المدنية والتحضر والأمر لا يتعلق بالدين، وعليه لا أرى صحة تثبيت مثل هذه المادة.

كاردة (أوك): شدد على الاتفاق بخصوص تثبيت تحريم الأحزاب التي تتأسس على الفكر الاستعلائي.

المطير عن (المستقلين): فصل الدين عن الدولة لا يعني فصله عن السياسة وفي الظروف العراقية بإمكان أي ١٠٠٠ عراقي أن يقدموا طلبا لإنشاء حزب باية تسمية ولكنه طالب بتحريم الأحزاب الطائفية لأنها تعني تحويل العراق إلى لبنان آخر في وقت بدأ لبنان يعالج جراحه من تلك الآفة.

وعاد مدير الندوة السيد عبدالرزاق الحكيم ليسأل الضيوف عن تصورات منظماتهم وأحزابهم لهوية العراق الجديد بالتحديد اسم الدولة وعنوانها السياسي والدبلوماسي؟

قال السيد المطير ينبغي أن يكون الاسم (الجمهورية العراقية الفدرالية).

وقال السيد كاردة (أوك): العرب هم جزء من الأمة العربية والكرد هم جزء من الأمة الكردية وعليه فلابد من توكيد هذه الحقيقة في الهوية العراقية الجديدة.

فيما شدد ممثل الدعوة السيد رحيم أنه يهمه ماهية العراق كونه جزءا من الأمة العربية والإسلامية مع لحمة وطنية منشودة..

واختزل د. حسين ممثل المجلس الإسلامي جوابه في جمهورية العراق الفديرالية..

وقال ممثل الحزب الشيوعي العراقي السيد نصر: نحن نعتقد أن دولة العراق الجديد هي جمهورية تعددية برلمانية فديرالية.وباختصار علق ممثل الأكاديميين الدكتور الآلوسي بأن مسمى الجمهورية العراقية الفدرالية هو خير للجميع وتعبير عن المحتوى الذي يلم مختلف الأطياف العراقية من دون استثناء.

واتفق كل من السيدين شاخوان (أوك) وباواني (حدك) مع التسمية الاتحادية.

بتضييف من منظمة التنمية المدنية في السليمانية

وفد منظمات المجتمع المدني في ديالى ينهي دورة تدريبية

ديالى / عمر الدليمي

أنهت خمس وعشرون منظمة من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في محافظة ديالى يوم ١٩/ ٧ دورة في أساسيات عمل منظمات المجتمع المدني بهدف اعداد كوادر المنظمات وتهيئتها وتأهيلها بما يتيح لها اكتساب الخبرة في عمل المنظمات.

وذكر الزميل أديب أبو نوار رئيس رابطة الاعلاميين الذي شارك ممثلا عن رابطته أن الدورة التي استمرت لمدة أربعة ايام بتضييف من قبل منظة التنمية المدنية (CDO) تم خلالها اعداد منهاج للمشاركين تضمن محاضرتين يومياً صباحية ومسائية اشتملت على معلومات عن كيفية التشبيك ما بين المنظمات وفي كيفية أعداد المشروع والعلاقات العامة والمنظمات ما بين الجمعية والمؤسسة والعديد من الشؤون التي تخص حساسيات عمل منظمات المجتمع المدني مستفيدين من الخبرة المتراكمة لدى المنظمات المثيلة في كردستان حيث تمت زيارة جمعية كردستان للمعاقين والاطلاع على عملها ونقابة صحفيي كردستان فرع السليمانية.

وللتعريف بمنظمة التنمية المدنية المضيفة يقول: تأسست المنظمة عام ١٩٩٩ في السليمانية وحققت حضوراً متميزاً في مسيرة عمل المنظمات غير الحكومية من خلال برامجها ومشاريعها في عموم العراق.

وقال السيد (سرتيب علي) مدير مركز التأهيل الديمقراطي ان منظمة التنمية المدنية تمتلك عضوية شبكة منظمات كردستان وشبكة شمس لمراقبة الانتخابات في الطرق كما أنها عضو في تحالف منظمات المجتمع المدني (NCO) من اجل انتخابات حرة.

وأضاف سرتيب ان منظمته تعمل على نشر الوعي الديمقراطي والتعريف بمبادئ حقوق الإنسان إضافة لمهمات تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، ولديها فروع في بنجوين ودربندخان وكركوك إضافة لممثلها في بغداد.

وفي اطار نشاطاتها العامة نفذت هذه المنظمة مجموعة من المشاريع منها تدريب الضباط ومنتسبي الشرطة على لائحة حقوق الإنسان ومشاريع لتعزيز السلام وزيادة الوعي بشأن الدستور وبرامج محو الأمية التي اقامتها في مناطق طوز خرماتو والعديد من مناطق أقليم كردستان.

كما أنها قبل تضييف منظمات ديالى أجرت عدة دورات لمنظمات المجتمع المدني في وسط وجنوب العراق.

وللمنظمة اتفاقات تعاون مع مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان حيث عدت هذه الاتفاقية نقلة نوعية في عمل ومهمات المنظمة. وعن المشاركات الدولية قال السيد سرتيب ان المنظمة قد شاركت في دورات تدريبية ومؤتمرات في عمان وألمانيا ولندن وايرلندا وتلقت دعماً من منظمات مماثلة مثل (VPA) النرويجية ومنظمة رياح السلام اليابانية (PWJ) ومنظمة (Friedrch Ebert) الألمانية ومنظمة المعهد الجمهوري الدولي (IRT) ومنظمة البحوث (RTI). وللمنظمة عدة أقسام تعمل في المشاريع النسوية والعلاقات ومركز التأهيل الديمقراطي منفذة أهداف المنظمة.

اتحاد الحقوقين العرب يكرس فلسفة الاستبداد والطغيان

بغداد / القاضي صلاح الشيخ

تناقلت وسائل الاعلام العربية عن السيد عبد الرسول الجصاني رئيس اتحاد الحقوقيين العراقيين قوله انه تم انتخاب الطاغية الصغير شبيب المالكي أميناً عاماً لاتحاد الحقوقيين العرب وذلك في المؤتمر العام المنعقد في العاصمة الأردنية عمان، الذي حضره وزير العدل الأردني.

وكانت الغاية من انعقاد هذا المؤتمر وفي هذا الوقت بالذات هو انتخاب الأمين العام للاتحاد بعد انتهاء فترة ولاية الأمين العام السابق، وبتعبير آخر تجديد فترة ولاية أخرى لـ (المالكي). وقد أشار المتحدث إلى ان المؤتمر تناول موضوع أهمية استقلال العراق وتطويره نحو المستقبل وضمان حقوق الشعب العراقي وحقه بالانتخاب ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال ابراز دور القضاء في دستورية القوانين الجديدة.

واعتبرت الأمانة العامة للاتحاد ان رئيس وأعضاء اتحاد الحقوقيين العراقيين الذين حضروا المؤتمر هم الجهة الشرعية التي يحق لها تمثيل الحقوقيين العراقيين.. وقد أشار رئيس الوفد العراقي إلى أن هناك دعوة للحقوقيين العراقيين للمشاركة في الانتخابات القادمة المزمع اجراؤها في أيلول العام الجاري.

وهنا لابد من وقفة قصيرة على الحدث الذي تم في عمان، فلقد تم انتخاب الأمين العام للاتحاد لفترة رئاسية أخرى وبذلك انتقل نعش رئاسة الاتحاد إلى الوريث الشرعي للاتحاد الذي أمضى قرابة ثلاثين عاماً على رئاسة هذا الاتحاد قياساً على النهج العروبي الموروث في الحكم..

فما كان للمؤتمر ان يثقل على فروعه المنتشرة في البلاد العربية بعقد مؤتمره هذا بل كان حرياً به ان يجدد البيعة لأمينه العام الذي حزم حقائبه وهرب أسوة بالمستبدين الصغار من أركان النظام البائد ومواليه بعد سقوط نظام سيده الطاغية المهزوم.

إنّ انتخابات الامانة العامة للاتحاد الحقوقيين العرب تؤشر بشكل جلي محنة الحقوق المدنية في بلاد العرب. واذا كانت وسائل الاعلام العربية لم تنقل ما ورد بأقوال الأمين العام في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، فان نتائج المؤتمر التي أسفرت عن انتخاب (المالكي) اميناً عاماً تشير بوضوح إلى السكوت المطبق عما عاناه العراقيون من ظلم واستبداد طيلة سني حكم البعث المنهار. وان الاتحاد هذا تخندق مع العديد من المنظمات والهيئات العربية المعادية لمسيرة التحول الديمقراطي في العراق. مثل اتحاد الادباء العرب في مؤتمره العام المنعقد في الجزائر في دورته الثانية والعشرين من عام ٢٠٠٣، الذي تم فيه ابعاد المثقفين العراقيين عن اجتماعات المؤتمر بدعوى انهم يفتقدون إلى الشرعية التي انتهت بزوال نظام القهر الصدامي.

ان تكريس ثقافة الاستبداد والطغيان التي مارسها النظام طيلة أكثر من ثلاثة عقود دامية ومريرة وسياسة التعتيم الاعلامي المتبعة، واعتماد ثلة من قناصي الفرص وصيادي المغانم المرتزقة العرب من أمثال (فؤاد مطر وأمير اسكندر ومحمد المسفر وعبد الباري عطوان وسيد نصار وحسين مجلي وزياد الخصاونة ومصطفى بكري) وباقي المسبحين بحمد الطاغية، الذين فضحت صحافتنا الوطنية ارتزاقهم وموالاتهم للنظام البائد هي التي دفعت بالمنظمات والهيئات غير الحكومية بأن تتبنى سياسة معاداة الشعب العراقي من خلال أبعاد وفد اتحاد العراق عن حضور مؤتمر الجزائر، وإعادة انتخاب الأمين العام السابق لاتحاد الحقوقيين العرب لفترة رئاسية جديدة.

من المؤكد ان الاتحاد وهو بصدد عرض منجزاته وفعالياته طيلة فترة رئاسة الامين العام المنتهية ولايته اعتبر الرئيس العراقي السابق هو الرئيس الشرعي للعراق. وان نظام حكم البعث هو النظام العروبي التحرري القادر على تحرير فلسطين(!) وكان حرياً بهؤلاء المرتزقة . ان يصدروا بياناً يشجب حضور جماعة الدكتور الجصاني . أعضاء اتحاد الحقوقيين العراقيين المنحل.